النهار
الخميس 13-12-2012 العدد 24934
13

شورى الدولة يقصم ظهر هيئة الاتصالات
صحناوي: أنجزنا الخطة ونحضّر لمجلس جديد

مع تكرار الازمات بين وزارة الاتصالات والهيئة المنظمة للاتصالات والتي كان آخرها تجديد التراخيص للشركات الموزعة وشركات نقل المعلومات، وبعد 35 دعوى ما بين الهيئة والوزارة، حسم مجلس الشورى الامر، معتبرا ان قانون الاتصالات رقم 431 نافذ ولكنه لم ينفذ. فما هو دور الهيئة حاليا؟

سلوى بعلبكي

القرار الذي صدر في منتصف العام الماضي واستتبع بقرارات اخرى هذه السنة، قصم ظهر الهيئة، وفق تعبير رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات عماد حب الله، وحدّ من عملها بعدما توقفت عن القيام ببعض الاعمال الاساسية كوضع الاطار التنظيمي لقطاع الاتصالات، عبر اعطاء التراخيص للمشغلين وتراخيص الترددات وادخال المعدات، ودرس الاسعار وغيرها.

ولكن، يبدو ان وزير الاتصالات نقولا صحناوي يعمل على تفعيل عمل الهيئة عبر الخطة لقطاع الاتصالات، وكذلك من خلال التعجيل في تعيين مجلس ادارة جديد للهيئة. فقد كشف لـ"النهار"، ان الوزارة بالتعاون مع وزارة التنمية ومجلس الخدمة المدنية في صدد اجراء مقابلات مع الذين تقدموا الى الإعلان الذي وضعته وزارة الاتصالات لتشكيل مجلس الادارة الناظمة للاتصالات، ليتم عرض المجموعة التي سيتم اختيارها على مجلس الوزراء بغية تعيينهم". ولفت الى انه "بالتزامن مع هذا الاجراء سنرفع الى مجلس الوزراء تفاصيل الخطة الاستراتيجية التي وضعتها الوزارة بالتعاون مع رئيس الهيئة بالوكالة عماد حب الله، والتي تتضمن اقتراحات لاعادة تفعيل القانون 431 واستكمال بنوده من انشاء "ليبان تيليكوم" وتفعيل الهيئة الناظمة"، لافتا الى ان الخطة انجزت وعرضت على رئيسي الجمهورية والحكومة.

ولا يعتبر صحناوي ان الهيئة "مشلولة"، مشيراً الى انه رغم انها "هي في حال تصريف اعمال بانتظار تعيين مجلس ادارة جديد، الا انها تقوم بعمل ممتاز على صعيد الترددات والدراسات اضافة الى قيامها بالمهمات التي تكلفها به الوزارة".

ما هو دور الهيئة حالياً بعد قرار مجلس شورى الدولة؟

وفق حب الله، يقتصر حالياً على "الدور الاستشاري لوزير الاتصالات، وتقوم ببعض الاعمال التنفيذية بما يتعلق بحقوق المستهلكين ونوعية الخدمة وموضوعات تتعلق بالتشويش والبث الاذاعي والتلفزيوني، وتأثير الترددات الكهرومغناطسية على الصحة، وامن الفضاء السيبيراني (الاتصالات والمعلوماتية)، والانتقال الى البث الرقمي والذي يجب ان يتم قبل 17 حزيران 2015، ومتابعة شكاوى المستهلكين عبر الرقم 1739 مع وزارة الاقتصاد. ونعمل على مشروع لقياس جودة خدمة الانترنت بالتعاون مع الوزارة، حيث تم تركيب المعدات ونحن في صدد البدء في القياسات قريباً. وتعتمد على مساعدة المستخدمين للهيئة في قياس جودة خدمة الانترنت، اذ تنوي الهيئة نشر برمجيات مخصصة لقياس جودة الخدمة"، داعياً كل المشتركين بخدمات الانترنت الى "تنزيلها واستخدامها".

الى ذلك، حضرت الهيئة "محتوى متطلبات المباني الجديدة، لتكون مجهزة للخدمات المتطورة مع نقابة المهندسين ووزارتي الاشغال العامة والاتصالات".

ورغم ان قرار الشورى أقر عدم صلاحيتنا منح التراخيص، الا اننا نعطي المشورة لوزير الاتصالات حول كيفية اعطائها، وكذلك نجري دراسات تتعلق بالتسعير واثره على المستهلكين ومالية الدولة، وغيرها من المسائل التي تدخل في هذا السياق.

هل يقتصر عمل الهيئة عند هذا الحد؟ السبب بسيط، وفق حب الله، "اذ اننا ننفذ قرار مجلس شورى الدولة الذي اعتبر ان القانون 431 نافذ، ولكنه لم ينفذّ.

ولفت الى ان قرار الشورى جاء اثر 35 دعوى ما بين الهيئة والوزارة وبعض الشركات العاملة في القطاع الخاص، علماً ان القرارات التمهيدية كانت لمصلحة الهيئة. ولكن كل القرارات حالياً اصبحت من صلاحية مجلس الوزراء ووزارة الاتصالات.

العلاقة مع وزارة الاتصالات

لطالما كانت العلاقة بين الهيئة والوزارة عبارة عن "شد حبال" بسبب التضارب في الصلاحيات، ولكن حب الله يؤمن بـ"العلاقة الجيدة مع الوزارة وخصوصاً بما يضمن ازدهار خدمات الاتصالات وتقدم القطاع، ويعتقد "ان اي صراع مع الوزارة لا يؤدي الا الى مزيد من التأخير والتأثير على المستهلك والشركات والاقتصاد".

ويحدد مهمات الهيئة ضمن قانون الاتصالات الذي ينص على ان "وضع السياسات هي مسؤولية الوزارة والحكومة، في حين ان دور الهيئة هو الاشراف على تطبيق السياسات والسهر على حسن سير سوق الاتصالات وحماية المستهلك اللبناني". ويؤكد "ان الهيئة مارست هذا الدور منذ انشائها حتى تاريخ اصدار مجلس شورى الدولة قراره بأن الهيئة لم تباشر عملها، بما يعني توقفها عن ممارسة صلاحياتها. ورغم ان هذا القرار يعتبره الكثير من رجال القانون مجحفاً، "الا اننا نعتبر انفسنا تحت سقف القانون، وتالياً نلتزم قرارات المجلس الى حين استصدار رأي آخر في هذا الشأن".

والهيئة في انتظار اعلان وزير الاتصالات وضع رؤيته لقطاع الاتصالات والمعلوماتية، وفي انتظار صدورها للعمل على تطبيقها، بالتعاون مع الوزارة وبقية ادارات الدولة.

ويختم حب الله بالتأكيد "نحن في الهيئة نؤمن بالمؤسسات وعملها، ولا يمكن ان نقوم بالعمل السياسي او المناكفات السياسية في عملنا، وخصوصاً مع الوزير والوزارة.

salwa.baalbaki@annahar.com.lb

غير مشلولة لكنها في حال تصريف أعمال.

Select info S.A.L. "Only Your Selected Information"